الطريق الى الديمقراطية وبناء الأحزاب ...

يجتمع هذه الايام اعضاء الامانة العامة للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي ، لتحديد تصوراتهم بشأن مستقبل الاتحاد الاشتراكي فى ظل التنظيمات السياسية الثلاثة ، فهناك من يرى ان يكون الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم الام الذى يجب أن تعمل هذه التنظيمات داخله وتخضع لتوجيهاته ومحاسبته .. وهناك رأى ثان يرى ان ينكمش دوره فيصبح جهازا اداريا يقدم الامكانيات المادية والفنية للمنابر حتى تتحول الى احزاب .

بقلم :

عبد اللطيف عبد الكريم

ولست اناقش اليوم اى الرايين اكثر رشدا ، خاصة ان هذا الموضوع قتل بحثا فى الشهور الماضية بل ومنذ قامت ثورة التصحيح ، لكن الاكثر منطقية وعقلانية هو ان يكون بحثنا فى كيفية التعجيل باقامة الديموقراطية الشاملة التى تعمل بالشعب وللشعب بالمعنى الذى توصلت اليه نظم وفلسفات ومدارس فكرية تعاقبت منذ ديموقراطية اثينا المباشرة ، وحتى لا نظل تائهين وسط أطلال بالية بقيت وحدها تنعى من بناها ، وحتى لا يصبح الشكل الديموقراطى مجرد ثوب قشيب فضفاض خال من اى مضمون ..

والف باء الديموقراطية تؤكد ان الحقائق المنزهة من النزوات والهوى .. المجردة من العواطف والمصالح الخاصة هى أسلم سبيل لارساء القيم الديموقراطية الاصيلة ..

خصائص النظام السياسى

وتلك الحقائق المجردة – بداءة – تعتمد على نقطة اساسية تتمثل فى ان اى قرار تصدره السلطة الحاكمة فى شأن من الشئون لا يأتى من فراغ ، لكنه يجىء نتاجا لما تحفل به حياة المجتمع من صراع بين مؤسساته واحزابه وكافة القوى المؤثرة فيه .

وحين نود لبلدنا مستقبلا ديموقراطيا متقدم المضمون ، علينا ان ندرك مفهوم العلاقات بين كل هذه القوى وان نلم بميكانيكية الحياة السائدة بين الافراد .. اى بجملة الخصائص السياسية ، تلك التى يحكمها الخط السياسى العام بما يعنى الايديولوجية والاستراتيجية التى لا يختلف اثنان وطنيان فى شأنها .

والى جانب الخط السياسى العام توجد التجارب التى سبق ان عاشها الناس بايجابياتها وسلبياتها ، كتجربة الحزبية قبل الثورة وتجربة الفردية بعد الثورة ، شريطة أن تقاس الامور قياسا موضوعيا بحيث يتجرد من يقيسون او يحللون الامور من كافة المؤثرات الشخصية ، فيعتمدون فى تحليل ظاهرة الحزبية او الفردية على طبيعة التركيب الاجتماعى والثقافى والسكانى للبلاد .

ظواهر النظام الحزبى

ولقد درج العرف الدستورى على عدم الاشارة فى نص الدستور الى التنظيمات السياسية المتعددة (الاحزاب باستثناء بعض الدساتير كالدستور السوفيتى ودستور ديجول ١٩٥٨) ، حيث اعتبر العرف الاحزاب خاتمة ونهاية للدراسة اى نظام سياسى .

ودراسه نظام الاحزاب لمثل ا يؤدي الى اكتشاف ظواهره ى مدى صلاحيته ، وفى مقدمة ه الظواهر ظاهرة التعدد فى يمات ، فهى ليست خطرا داهما ا فرقت بين ما هو استراتيجى و تكتيكى ، واذا ما فرقت بين الخط العام ومهامه التطبيقية .. وبعض الناس يصبح غضبا ويهدد سخطا من ظاهرة التعدد .

لكنا فى مجتمع عصرى تعقدت فيه الحياة وتشابكت المصالح والتحمت المحيطات والقارات واصبحت الحروب خاطفة ومدمرة معا ، وكل ذلك يحتم وجود اتجاهات متعددة ، منها الاساسى الطويل النفس ومنها الثانوى القصير المدى ..

والدول ذات النظام الحزبى لم تختلف حول الاساسيات ، لكن دول الحكم المطلق هى التى تتعرض وحدها لكثير من النكسات ، حيث مزاج الحاكم يأتى كل لحظة بجديد ومايؤمن به اليوم قد ينكره غدا فهو كسيارة (بلا فرامل) ورحلتها لا تخلو من اخطار !!

طبيعة التنظيمات المتعددة

وتأخذ التنظيمات السياسية فى اغلب الازمنة والامكنة اتجاهات يمينية ويسارية معتدلة ، وهى اتجاهات رئيسية فى كل المجتمعات ، فلا بد اذن ان تكون اتجاهات ذات مرونة ، والمرونة لن تجىء الا بانقسام كل تنظيم من داخله الى اتجاهات فرعية .

وهذا يكفل وقف الجمود والشلل العضوى وتنشيط الدماء فى قلب كل تنظيم ، واقوى التنظيمات السياسية تلك التى لا تخلق القضايا وانما تخلقها القضايا لان التنظيمات هى ادوات ووسائل والقضايا اهداف .

وفى الماضى كانت المطالبة بالاستقلال والدستور ونشر التعليم والوحدة الوطنية والتنمية اهدافا عند مصطفى كامل قادته الى تأسيس الحزب الوطنى كذلك كان السعى بالطرق المشروعة نحو الاستقلال التام هى قضية سعد زغلول الاساسية وبعدها كان حزب الوفد ، كما كان التأمين الاجتماعى والتعليم وحق العمل والانتاج الجماعى وتحديد الملكية بخمسين فدانا والضرائب التصاعدية واقامة الولايات العربية المتحدة قضايا قادت احمد حسين الى تأسيس حزبه بشكلية الرومانسى والاشتراكى ، كذلك فالدعوة الى الحكم بالقرآن والرجوع الى الاصول ونبذ جاهلية العصر وتربية جيل مؤمن وتأكيد تقدمية الاسلام وغيرها من اهم القضايا التى قادت الشهيد حسن البنا الى تأسيس الاخوان المسلمين .

وكل اولئك الزعماء وغيرهم كانوا – لا شك – روادا قادوا الحركة الوطنية وفق مفاهيم عصرهم من خلال احزاب ، وبلغت قوة مبادئهم انها هى التى فجرت السخط الشعبى وغرست بذور الثورة وحركتها وايدتها فى سماءاتها الاولى بجماهيرها وعلى حديها كانت مبادىء الثورة الست ثم مواثيقها التى ولدت تباعا .

التعدد الوظيفى

والى جانب التعدد العقائدى والفكرى فى المنظمات الحزبية هناك الوان اخرى من التعدد اهمها التعدد الوظيفى ، فيحدث ان تمر الاحزاب السياسية فى بدء تكوينها بمرحلة الطفولة قافزة نحو مرحلة الشباب متسمة بسمات العدو السريع ، وهنا يكون دورها السياسى محور نشاطها فاذا ما حازت الثقة وشعرت بقوتها تقفز الى مراحل وادوار جديدة فى مجال الاقتصاد والصناعة والتجارة .. الخ .. وهذا التعدد الوظيفى يصبح عامل جذب يشد قطاعات من البشر ظلت مبهورة برومانسية الاحلام الوطنية ، لكنها تلتف فى سن النضج حول آمال اخرى من انشطة الحياة الثانية فتصبح ضرورة الرغيف والكساء كضرورة الحرية والديموقراطية ، ويتوالد لدى الناس شعور جارف بأن تتصدى التنظيمات السياسية لمشاكل الرشوة والفساد والقطط السمان والانفتاح المنحرف فى الشقق المفروشة والتلاعب بالاسعار وفساد التعاونيات والنقابات وتحول محلات الجزارة الى متاحف وشيوع الشللية وتفشى حرائق الجرد السنوى وارتقاء (التهليب والهبش) ليساير التطور التكنولوجى ..

وجهة نظر الحزب

وليس عيبا ان يكون عضو الحزب مقيدا بوجهة نظر حزبه فيما يبديه من اراء داخل مجلس الشعب مادام هذا الالتزام مرتبطا فقط بالقضايا الاستراتيجية ، وهو امر لا يتناقض مع وجود كثير من الاعضاء اصحاب وجهات النظر فى المسائل التكتيكية والفرعية ، تلك التى افضل ان يبقى فيها الاختلاف الذى اسميه اجتهادا مرغوبا .

فاذا ما طلبت قيادة الحزب بوقف التنوع حول الفرعيات تكون قد اوقفت الاجتهاد وفرضت الجمود ، وفى ظل الجمود يتفشى الجبن ، والجبن يأتى بالنفاق ، وفى ظل النفاق تضرب المجموعات بعضها بعضا ، ويكون المستفيد هو الحاكم الفرد الذى يصبح بعد اضعاف الاخرين هو وحده الحزب والقيادة والقاعدة معا ، ويتحول افراد الحزب الى مجموعة من القطيع سيما اذا كان حزبا واحدا ، وتصبح مهمة الاعضاء حضور الجلسات والتصفيق والوقوف فى طوابير الاستقبال والانتشار فى التجمعات للتبرير ، ويصبح سماء الوطن وقد حلق فيه طائر واحد يجلجل صوته بالخطأ فيصفق له الناس ويجرهم الى اتون معارك يخلقها خلقا فيذهبون للاحتراق داخلها وهم يبتسمون ، وتكون النتيجة ارتفاعا فى الخط البيانى للفردية والتسلط الذى يخنق اطمئنان الجماعة وطموحها .. وبعد طول تحليق فى الجو يسقط النسر الجارح من سماواته العليا ويكتشف الناس ربما بعد عشرين عاما او يزيد انهم يبدأون من الصفر .

العضو مدين .. والحزب دائن

وهناك خطأ كبير يقع فيه اولئك الذين يعارضون ان يكون عضو الحزب مدينا بمقعده فى مجلس الشعب لحزبه ، فان الحزب لكى يطرد تقدمه عليه ان يأتى بأفضل العناصر خبرة وفهما واكثرها شعبية حتى تنعكس قوة الاعضاء على حزبهم وتنعكس قوة الحزب على الوطن جميعا .

والاحزاب التى استمرت هى التى اعتمدت على افراد أقوياء متنوعى المواهب فيهم الخطيب والمخطط والعالم والحركى والمنظم ، ولقد كانت آفة الاتحاد الاشتراكى فى اعتماده على قيادات مفروضة جاءت من حيث أرادت السلطة ولقد حضرت بنفسى (مزادا) فى احدى المحافظات كان مخصصا لتوزيع المناصب السياسية باسم الانتخابات وقد ذكرنى ذلك بمنظر (سوق الخضار) فيه الف صنف وصنف ولكن من يجنى الربح غير كبار التجار !!

المسئولية الجماعية

ومبدأ المسئولية الجماعية للوزارة امام البرلمان ضرورة ان تحوز ثقة اغلبية اعضاء الحزب يعد من اروع خصائص النظام الحزبى ، لان ذلك يعنى ان القرار السياسى وان كان نبع من مجلس الوزراء اجرائيا ، الا ان اقراره مستمد من البرلمان ، والبرلمان يستمد صلاحيته من الشعب صاحب السيادة .

اما فى النظام الفردى ، فالوزارة حبات عقد مختلف الالوان ، وافرادها احيانا لا يعرف بعضهم بعضا ، وولاء الوزراء لمن اتى بهم ان مال يميلون معه ، ومهمة الوزير ان يستمر فى الحكم اطول مدة ممكنة لانه ليس له قاعدة شعبية يحسن ان تأتى به مرة اخرى ، ولانه لن يعود فهو يود ان يغتنى فى اقل وقت ويحقق مستقبلا ممدودا .. ولذلك انتقل فى ظل الحكم المطلق من وزير سياسى الى وزير (موظف) ينتظر المرتب كسائر مرؤسيه ويترقب الحوافز والرضا السامى من رئيسه المباشر (الحاكم) فضعف مستوى الوزراء السياسى وانعدم مستواهم الفنى والفكرى وضاعت هيبة الحكم وبقى الخوف من سطوته فى كل الدول الدكتاتورية واصبح الوزير فى النظم غير الحزبية كالزوج آخر من يعلم ، وان علم فهو يؤثر السلامة ويعجز لسانه عن استخدام الكلمة لا !

لقد آن الاوان لكى ندرك تلك البديهيات ونسمى الاشياء باسمائها ونعترف بان الحرية السياسية لا تمارس سليمة بدون احزاب تضمن ان تعبر كل نوعيات الشعب المختلفة عن نفسها من خلال اوعية وقنوات تجمع كل منها القوى المتجانسة او المتقاربة فكريا ومصلحيا ..

وبذلك يتحقق المشاركة فى العمل السياسى بطريقة فعلية فلا يعزف احد عنه ولا ينأى .. ونجد كل مجموعة فى حزبها قوة تستندها وتركن اليها فى الملمات ، فيعلن الراى دون خوف ويكشف الاخطاء دون تأخير ، ويلتهب الحماس السياسى التهابا ، وتبلغ قوة المعارضة ذروتها ، تلك المعارضة التى لا نستطيع ان ننسى كيف وقفت قبل الثورة تندد بالملك وبفساد السلطة وطغيان الاقطاع ورأس المال وبتجار الاسلحة الفاسدة

ان شعبنا زاخر بالابطال والمناضلين والمفكرين السياسيين والبرلمانيين الممتازين .. لكن الامر يحتاج الى النظام الحزبى ، فهو وحده الذى يمكنه ان يخرج هذه القوى من اسارها ويعطيها اشارة الانطلاق .

مصطفى كامل

سعد زغلول

احمد حسين

حسن البنا